

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات

الأستاذ: بوعناني حكيمة

المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية

جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان

الدكتور : عبد اللاوي محمد إبراهيم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة

الملخص:

إن الجهاز الإداري و الإنتاجي للدولة هو الأداة التي تترجم أهداف المجتمع و متطلباته العامة (من سلع و خدمات) إلى خطط و عمليات و ذلك عن طريق المؤسسات المختلفة التابعة له، حيث تمثل الجامعة رأس الهرم فيه، كون أن العملية التعليمية و التدريبية لم تعد إنفاقا بل استثمارا لها نتائج اقتصادية. فذلك يدعونا إلى القول بأن الجامعة هي مؤسسة تنموية تتولى تحقيق الأهداف العامة للتنمية. لما لها من سمات و خصائص تمكنها من تحليل مواطن الخلل و القصور في ضوء المفاهيم و الاتجاهات الفكرية الحديثة. و من خلال تصور علمي و موضوعي في ضوء الأساليب العلمية الحديثة للتنسيق و التكامل بينها و بين أهداف التنمية بكفاءة و فعالية. و بالتالي وجب التركيز على دور الجامعات و التركيز على سياسة التعليم و كيفية ربطه بخطة التنمية.

Résumé :

L'organisme administratif et productif de l'état est un moyen explicite des objectifs sociaux et de ses exigences globales (produits de consommation et prestations de service), aux projets et opérations, qui s'exprime à travers les différentes entreprises dépendantes de cet organisme, d'où le rôle et l'intervention de l'université qui occupe le sommet de la pyramide du fait que la fonction éducatives et d'initiation ne sont plus des déboursements mais des investissements économiques. Pour cela l'université est l'entreprise productive en entreprenant la réalisation des objectifs globaux au développement. Par ses caractéristiques qui lui permettent de repérer et d'analyser les points de déficiences et d'impuissance dans un cadre et un sens moderne, à travers une vision et une conception objective à l'issue des méthodes scientifiques modernes, permettant d'apporter une complémentarité et une coordination entre elles, d'où le rôle important des universités sur la politique de l'enseignement et le moyen de mettre un trait de liaison avec les projets de développement.

المقدمة:

الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع صورته ومستوياته، وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون؛ لتطبيق النظريات العلمية وصولاً إلى أرقى صور التكنولوجيا، والركن الركين للحفاظ على القيم الإنسانية وتنسيقها في تكامل مع قيم الثقافة الوطنية. بما يحفظ الشخصية الوطنية لمجتمعها ويربطه في ذات الوقت بالعناصر الأصلية في الثقافة الإنسانية في أرجاء العالم، وهي رائدة التطور والإبداع والتنمية وصاحبة المسؤولية في تنمية أهم ثروة يمتلكها المجتمع وهي الثروة البشرية، هذه هي الجامعة أو هكذا ينبغي أن تكون⁶¹. فالشكل الحقيقي للتعليم الجامعي هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة الأفراد ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم وبه يمكن إحداث التنمية الشاملة في جميع المجالات⁶².

إن التحدي الذي نواجهه هو حتمية التحول إلى مجتمعات يترابط فيها ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية، بحيث تكون المجتمعات قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فعال للتطور يبعدنا عن خطر التخلف والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي⁶³. لذا أصبح من المحتم مواجهة المتغيرات المتعددة التي يموج بها العالم اليوم، فالتعليم هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهه المتغيرات الهائلة والتحديات الكبيرة فهو البداية الحقيقية للتقدم، فالعالم الجديد الذي يحيط بنا يدفعنا من كل اتجاه لمزيد من التعلم، حيث لا يمكن الهروب منه أو الابتعاد عنه، ولا يمكننا أن نتعلم بكفاءة بعيداً عن تقنيات التعليم العصري بكل منافعها وفوائدها الجديدة وبكل الآثار المترتبة على تقدمها المتسارع والمذهل.

إذا كان نمو التعليم ينطوي على جوانب كمية وجوانب كيفية، حيث تظهر الجوانب الكمية في زيادة عدد مؤسسات التعليم وعدد الطلبة والهيئة الأكاديمية والإداريين والفنيين وسواهم، وفي زيادة عدد المختبرات والتجهيزات والتقنيات والمباني وكذلك في زيادة عدد الأقسام والبرامج التعليمية والاختصاصات والبحوث والخدمات الاجتماعية والمبالغ التي تنفق على التعليم، فإن الجوانب الكيفية تظهر في تطور الصفات النوعية لأنظمة القبول والدراسة، والتقييم، والمناهج، والمواد التعليمية، وطرائق التدريس، والتقنيات وكذلك البحوث والخدمات الاجتماعية⁶⁴.

1- الجامعة: المفهوم والمقومات

إن الجامعة بمفهومها الحديث وظائفها المتعددة لم تكن وليدة اليوم ولا الأمس القريب، وإنما جاءت نتيجة لتاريخ طويل ترك من خلفه جذوراً وفكراً وعملاً وممارسات. فتطور مفهوم الجامعة وأكسبها مفاهيم متعددة منذ نشأتها حتى وقتنا الراهن.

1-1 المفهوم: الجامعة بالمفهوم العام، هي مؤسسة تنشأ لخدمة الصالح العام، عوضاً عن تحقيق ربح مادي نتيجة نشاطاتها.

عبد الفتاح أحمد جلال، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، (القاهرة: مركز البحوث التربوية والتنمية، يوليو 1993م)، ص 23.

⁶²O.E.C.D., Industry and University, New forms of cooperation and communication, Organization For Economic Cooperation and Development, (Paris 1984), p.22.

حمود السعدون ووليم عبيد، التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالي في مواجهتها، في: وقائع المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية⁶³ 1999م، (الكويت: جامعة الكويت)، ص 74.

أنطوان حبيب رحمة. دور التعليم العالي الخاص في تنمية التعليم العالي بدول الخليج، المؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية 1999م، (الكويت: جامعة الكويت)، ص 65.

1-2 أنواع الجامعات:

1-2-1 الجامعة التقليدية: وهي تلك التي نشأت في القرون الوسطى، و التي كانت مهمتها في المقام الأول نشر المعرفة بين فئات المجتمع. هذا النموذج تطور تحت ضغط متطلبات المجتمعات و حاجتها إلى خبرات متعددة في مجالات التنمية و فرض على تلك الجامعات المساهمة في تخريج دفعات من العلماء و المهندسين و غيرهم من حملة الشهادات، إضافة إلى مساهمتها في حل بعض مشكلات التنمية التي واجهت تلك المجتمعات.

1-2-2 الجامعة المفتوحة: هذا النموذج من الجامعات بدأ استخدامه في كثير من البلدان، و يعرف أسلوب هذا التعليم بالتعليم عن بعد و يمنح شهادات جامعية على غرار الشهادات الممنوحة من الجامعات الأخرى. و تتميز هذه الجامعة بأن القبول مفتوح للجميع دون التقيد بشروط السن و المؤهلات العلمية.

1-2-3 الجامعة الشاملة: ظهر هذا النموذج من الجامعات في النظام الألماني حيث بدأت المحاولات في تجريب نماذج جديدة في مرحلة التعليم العالي بهدف دمج عدد كبير من الطلبة الذين ينتمون لكليات و جامعات مختلفة كانت مستقلة حتى جاء هذا الدمج، حيث فقدت استقلاليتها، إلا ما يتعلق بالطب. و تقوم هذه الجامعة على نظام دراسي قصير و طويل المدى.

1-2-4 الجامعة بدون جدران: هذا النوع من الجامعات نشأ في الولايات المتحدة، و يشتمل على أكثر من (25) جامعة و لكل جامعة كيانها المستقل، و لعل جوهر نظام هذا النوع من الجامعات هو برنامج الدراسة الذي يطوره الطالب بمعونة المرشد. و بموجب هذه الطريقة يسجل الطالب اسمه في الجامعة التي يرغب الدراسة فيها و ذلك وفقاً لشروط الالتحاق المقررة، و لا يلتزم غالباً بحضور أي نوع من المحاضرات أو الدروس العلمية. و إنما تحدد له المقررات المطلوب استيعابها وفقاً لمستواه العلمي ثم يتولى بنفسه دراستها تحت إشراف عدد من أعضاء هيئة التدريس الذين يحددون مدى نجاحه بها. و يعتمد أسلوب الدراسة على الإذاعة المرئية و المسموعة و الأشرطة و كذلك شبكة الإنترنت.

1-2-5 الجامعة المشاركة: تطرق مفهوم الجامعات المشار إليها سابقاً إلى بعض الوظائف التقليدية التي تقوم بها كالتدريس و البحث العلمي و الخدمة العامة و قد أغفلت وظيفة مهمة مرتبطة باختيار و نقل و توطيد التقنية إلى المجتمعات المستفيدة، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التقنية المستوردة. و من هنا، فإن الجامعة المشاركة مسئوليتها العمل على تحقيق الوظيفة الرابعة المتمثلة كما أشرنا في اختيار و نقل و توطيد التقنية.

1-2-6 الجامعة المنتجة: ظهر في الوسط الأكاديمي اصطلاح "الجامعة المنتجة" و الذي بدأت به بعض الجامعات بهدف البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازنتها من خلال توسيع و تعميق دورها في المجتمع و قيامها بعدد من الأنشطة التي تحقق لها عائد مالي، إلى جانب إعطاء إدارة الجامعة مرونة للتصرف في إيراداتها وفقاً لخططها و برامجها العلمية.

و لكن من خلال نظرة لواقع التعليم الجامعي في الجزائر، نجد أن البعد الاقتصادي و الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق من خلال

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات

هذا المفهوم بمفرده، وإنما بالبحث عن صيغة لجامعة منتجة لا ربحية، التي تولد نشاطاتها إيرادات تساهم في تغطية النفقات، بحيث أن أي ربح إضافي لا تستفيد منه الأطراف المنظمة أو المالكة أو المديرية لهذه الجامعة.

1-3 المقومات: ينبغي أن تستند الجامعة إلى مقومات أساسية تعزز قيامها وتضمن لها البقاء والاستمرارية. ومن هذه المقومات ما هو مرتبط بالجانب التنظيمي والعلمي ومنها ما هو خاص بالبنية التحتية والآخر ما هو مرتبط بالموارد المالية.

1-3-1 رؤية الجامعة و فلسفتها و توجهاتها: ينبغي أن تكون هناك رؤية واضحة للجامعة و فلسفتها و توجهاتها من الناحية التنظيمية والعلمية، كما ينبغي أن تكون للجامعة فلسفة و توجهات واضحة تحقق الأهداف المرجوة من إنشائها.

إن الواقع الراهن للجامعة في الجزائر لا يعطي أي مؤشر للتطوير نظراً لارتباطها المباشر بالإدارة البيروقراطية للدولة، وهي في واقع الأمر مقيدة بنظم و لوائح لا تحدم تلك الأهداف، و بالتالي تشكل عائقاً أمام تطورها و مواكبتها للتطورات المحيطة بها على كافة المستويات.

1-3-2 مقومات البنية التحتية: يجب أن ترتبط البنية التحتية في الجامعة بمتطلبات البرامج و الخطط التي تنسجم فعلاً مع احتياجات و متطلبات سوق العمل. حيث توجد في بعض الجامعات إمكانيات ضخمة من المنشآت و المختبرات والمستلزمات الأخرى لا يستفاد منها بالشكل المطلوب و كلفت خزينة الدولة الملايين من الدولارات دون جدوى، حيث يجب أن تتحقق الكفاءة العلمية و الاقتصادية المثلى للموارد المتاحة و لضمان أداء متميز لكافة الأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق الأهداف المرجوة.

1-3-3 توفر الموارد المالية: و هو عامل أساسي لنجاح الجامعة ، حيث إن عدم توفرها بشكل كاف يعرقل من نشاطها و تخفق في تحقيق برامجها بالجودة المطلوبة للمؤسسات العامة والخاصة.

2- دور الجامعات في إعداد القوى العاملة.

الجامعات مؤسسات إنتاجية تتولى إعداد العناصر البشرية و صناعة الأجيال الصاعدة لكي تصبح قادرة على تحقيق أهداف التنمية و بالتالي النهوض برسالة الأمة. و هي مراكز إشعاع علمي و ثقافي يجب أن تكون في تطور مستمر لتواكب أحدث التطورات العلمية و التكنولوجية.

و في سبيل ذلك لا بد من إدارتها وفق الأساليب العلمية الحديثة و على أساس التخطيط التنظيمي السليم و إعطائها الاستقلال المالي و الإداري و منحها الشخصية المعنوية، و هئية جميع الإمكانيات المادية و المعنوية اللازمة لها، و حمايتها من المؤثرات التي تعرقل عملها و بالتالي فسخ المجال أمامها لكي تؤدي رسالتها العلمية و الثقافية على الوجه المطلوب⁶⁵.

من دراسة للدكتور حسين الدوري " مقدمة في ندوة المواصل عام 2009 حول موضوع " دور الجامعات والمعاهد في إعداد وتدريب القوى العاملة " 65 ص 89-92.

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات

و قد رأينا أن ابرز ما تفتقر إليه الجامعة في الجزائر هو عدم وجود تخطيط سليم لديها، هذا التخطيط الذي يجب أن يستهدف إعداد القوى العاملة في شتى الميادين و الاختصاصات و في القطاعين العام و الخاص على السواء و بالتالي تحقيق التقدم و التنمية في شتى المجالات و هذا ما نلاحظه من خلال النتائج السيئة التي تترتب على عدم وجود تخطيط للتعليم الجامعي و التي تتلخص فيما يلي:

أ – اتجاه معظم الطلبة إلى الفروع الإنسانية و الاجتماعية التي لا تحتاج إليها الدولة (سوق العمل) بنسبة عدد الخريجين، أو تخرج عدد من ذوى التخصصات غير اللازمة في حين أن الدولة (سوق العمل) بحاجة إلى تخصصات أخرى لا توليها الجامعة الاهتمام الكافي.

ب – المستوى المتدني لخريجي الجامعات من الناحية العلمية و الثقافية.

ج – عدم تكييف برامج التعليم الجامعي مع حاجة الدولة (سوق العمل) إليها.

د – اعتماد أسلوب التعليم الجامعي التقليدي الذي يتمحور في إعطاء المحاضرات النظرية و تزويد الطالب بأكبر قدر من المعلومات دون اللجوء إلى أسلوب المناقشة و الحوار و البحث العلمي الذي من شأنه تكوين عقلية علمية و عملية لدى الطالب تؤهله للتحليل و الابتكار و التعامل مع الظروف البيئية و التكيف و التفاعل معها في سبيل تحقيق الأهداف التنموية.

و من هنا فأننا نلاحظ أن معظم جامعاتنا و معاهدنا لا تلعب الدور الأساسي المطلوب منها في مجال التكوين من أجل التنمية بالنظر لافتقارها إلى تخطيط علمي سليم يستهدف إعداد الإطارات المؤهلة ذات التخصصات اللازمة و المطلوبة في سوق العمل في القطاعين العام و الخاص، و لعل ابرز ما يثبت صحة رأينا هذا وجود العديد من خريجي الجامعات و المعاهد الذين يمارسون أعمالا لا تمت بصلة إلى تخصصاتهم و مهاراتهم، و التزام الدولة بتعيين خريجي الجامعات و بالتالي استيعابهم في وظائف لا تتطلب أشغالهم لها لا من حيث عددهم و لا من حيث أنواع تخصصاتهم. مما يجعل هؤلاء الخريجين عبئا ثقيلا على الدولة التي لا توظفهم إلا لتمتص نعمتهم و توفر لهم لقمة العيش كتكفير عن خطئها الكبير في عدم توفير تخطيط سليم للتعليم لديها.

3- دور الجامعات في تدريب القوى العاملة.

الإعداد يختلف عن التدريب و ذلك أن الإعداد أو التكوين قبل الوظيفة يقصد منه التأهيل المسبق لتولي الوظيفة و هو يستهدف توسيع أفق ثقافة الطالب و بالتالي الوصول به إلى درجة من المعرفة و الخبرة و المهارة تتماشى مع المستوى المطلوب للوظيفة⁶⁶.

أما التدريب فيقصد به التدريب أثناء الوظيفة بهدف تحديث معلومات و تنمية قدراته الشخصية و زيادة حصيلته من المعلومات و المعارف و توسيع آفاقه الوظيفية و تطوير سلوكه و تمكينه من مواكبة التطورات المستحدثة في مجالات الوظيفة و تأهيله لشغل مراكز أعلى⁶⁷.

⁶⁶ مبادئ الإدارة العامة، فوزي حبش 2007 ص 116-120.
⁶⁷ إدارة القوى العاملة – احمد صقر عاشور، 2009 ص 233 – 236.

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات

و قد أخذت بطريقة التدريب أثناء الوظيفة غالبية الدول و طبقتها في معاهدها الإدارية كما هو الحال في فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة و لبنان و الأردن و السعودية و غيرها و تجدر الإشارة إلى أن الإعداد و التدريب يمكن أن يتم ضمن الإدارة نفسها التي ينتمي إليها الموظف العامل أو يعد لها الطالب أو في نطاق جهاز متخصص كالمعاهد أو الجامعات.

فبعض الأنظمة يعطي الحق لكل إدارة على حدة في إعداد أو تدريب موظفيها، و البعض الآخر يخصص هذا الحق في جهاز مركزي متخصص كالمعاهد الإدارية أو كليات معينة في الجامعة أو مدارس أو معاهد ذات أهداف و غايات محددة.

و لا بد من الاعتراف بأن الجامعات بصورة عامة لا تولي التدريب الأهمية المطلوبة بل ينحصر عملها في إعداد العناصر البشرية و دفعها إلى سوق العمل حتى إذا ما باشرت هذه القوى عملها في القطاعين العام أو الخاص انقطعت كل علاقة بها مع الجامعة أو المعهد الذي أعدها و أخرجها و زودها بالمعلومات اللازمة. و على هذا فان تدريب القوى العاملة يكاد يكون معدوما في الجامعات الجزائرية إذ عليها أن:

أ - تقوم بإجراء دورات تدريبية.

ب - تولي اهتماما خاصا بالأبحاث و الدراسات و الاستشارات التي تعتبر من أساليب التدريب.

ج - تنظم مؤتمرات و ندوات و لقاءات علمية منتظمة أو بصورة متقطعة في مواضيع إدارية و إقتصادية و غيرها، (و لا يخفي على أحد أن المؤتمر طريقة تدريبية تقضي بجمع عدد من رجالات الفكر و العلم و أهل الاختصاص لتبادل الرأي حول مشكلة أو مشاكل معينة بهدف التعلم من تجارب الآخرين و إيجاد الحلول و تصحيح الأخطاء و تطوير العمل و تحسينه).

4- دور الجامعة في التنمية.

سبق و ذكرنا بأنه لم تعد العملية التعليمية و التدريبية إنفاقا بل استثمارا. و تأسيسا على هذا يمكننا القول بأن الجامعات و المعاهد و المدارس المتخصصة مؤسسات تنمية إنتاجية تقوم بإثراء المعرفة و إعداد الكفاءات البشرية و صناعة الأجيال المستقبلية. و بذلك فان الجامعة أو/و المعهد شأنها في ذلك شأن أية مؤسسة إنتاجية تحتاج إلى تخطيط علمي سليم و إدارة ذات كفاءة علمية و عملية لكي تنهض برسالتها و تحقق أهدافها.

4-1 السمات المميزة للجامعة و رسالتها التنموية: ما نود ملاحظته في هذا المجال أن للجامعات سمات و خصائص تميز مؤسسات الجهاز الإداري ، الأمر الذي يفرض عليها أن تحدد أهدافها و تخطط سياستها و ترسم أساليبها و تشكل هيكلها التنظيمي على نحو يتناسب مع سماتها و خصائصها و طبيعة أنشطتها لكي تتمكن من تحقيق أهدافها و النهوض برسالتها.

و بناء على ما سبق سندكر بتركيز أهم السمات التي تميز الجامعة و ذلك على النحو التالي:

4-1-1 الجامعة مكان تتدفق منه الكفاءات و تصقل فيه المهارات: و مادة الإنتاج في الجامعة ليست صماء أو جامدة شأنها في

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات

ذلك شأن المؤسسات الإنتاجية الأخرى، حيث تستجيب تلك المادة لعمليات التصنيع بلا إدارة يمكن تشكيلها بالشكل المطلوب، بل أن موضوع الإنتاج فيها هو إعداد و تنمية الإنسان ليصبح قادرا على النهوض برسالة أمته. و الإنسان له أحاسيسه و انفعالاته و له رغباته، و تتحكم في سلوكه و اتجاهاته عوامل نفسية و اجتماعية و حضارية، فهو لا يستجيب لأي تطوير أو تغيير إلا بإرادته و بعد اقتناع ينفع به مما يجعله راغبا في التغيير و التطوير العلمي و الثقافي و الاجتماعي و السياسي. و تلك هي مهمة الجامعة في مراحل التكوين التي يعقبها الدخول إلى المساهمة في تنمية المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا، و تنمية أدواته الإدارية.

4-1-2 الجامعة مؤسسة في تطور مستمر: تتسم الجامعة أيضا كمؤسسة تنموية بأنها في تطور مستمر، من حيث مواكبتها لإحداث التطورات العلمية و التكنولوجية و هذا بطبيعة الحال ينعكس على مادة إنتاجها، و بالتالي فلا بد أن يكون مستوى ذلك الإنتاج متطورا و نوعياته ليست ثابتة، و إنما في عملية ديناميكية دائمة التطور و التغيير وفقا لتطور العلوم و المعارف، و التقدم التكنولوجي من جهة، و إدارة يمكن عن طريقها تطويع تلك المعارف و ذلك التقدم التكنولوجي لخدمة أهداف المجتمع و الأمة من جهة أخرى. و بالإضافة إلى ما تقدم فإن هدف الجامعة هو تنمية الشخصية المستقلة للطالب و صقل مواهبه و قدراته المميزة و ليس تخريج قوالب متماثلة شأنها في ذلك شأن المؤسسات الإنتاجية الأخرى.

و الذي يجب أن يلاحظ أن العملية الإنتاجية التي تقوم بها الجامعة ليست محدودة بوقت معين أو مرحلة محددة. فهي لا تنتهي بتخرج الطالب، و إنما أصبحت اليوم عملية مستمرة لا تنقطع، و صلة الجماعة بالفرد الذي تُعده و بالمجتمع الذي يعمل بداخله تظل قائمة، فعليها أن تواصل تزويده بكل جديد طالما أن حياته مستمرة و يطمح إلى تحقيق حياة أكثر رغدا و رفاهية. و هنا تكون الجامعة فعلا مركز إشعاع للمجتمع في إعداد و تنمية القوى العاملة التي تحسم عملية التنمية الشاملة سلباً أو إيجاباً.

4-1-3 الجامعة مركز إشعاع علمي و ثقافي: المجتمع الجامعي نموذج حي لمجتمع صغير داخل المجتمع الكبير، و يتكون هذا المجتمع الصغير (المجتمع الجامعي) من نخبة من قادة العلم و الفكر و عدد من الفنانين و الخبراء و الإداريين، بالإضافة إلى الطلبة و هي الأداة الأساسية لأية عملية تنموية.

و المجتمع الجامعي على هذا النحو يكون العامل الهام الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال سعيه الحثيث في إحلاء الحقائق و تنمية المعرفة و إثراء الفكر. و تأسيسا على ما سبق و حتى تكون الجامعة مركزا لإشعاع علمي و ثقافي يتطلب الأمر ما يلي⁶⁸.

* ضرورة أن تدار الجامعة بالأساليب العلمية الحديثة على أساس من التخطيط التنظيمي السليم لها و أن تكون قوانينها و لوائحها على قدر من المرونة التي تسمح بتفاعل عملياتها الإدارية و التعليمية وفق التغيرات و التطورات العلمية و التكنولوجية. و لا يفوتنا أن نذكر بهذه المناسبة أهمية حمايتها من جميع المؤثرات التي تعوقها عن تأدية رسالتها العلمية.

⁶⁸د. حسين الدورى. نحو منهج عملي للتنسيق والتكامل بين الجامعات والمعاهد، بحث قدم للندوة العلمية للجامعات العربية، الرياض (شباط) 2008.

* ضرورة هئية الإمكانيات المادية و المعنوية اللازمة لطرفي العملية التعليمية في الجامعات و هما الطالب و الأستاذ.

4-1-4 الجامعة مجتمع الريادة في السلوك الإنساني القويم: لم تعد الجامعة تقتصر على منح العلوم و المعرفة داخل قاعات الدراسة فقط بل لا بد أن تتعداها إلى النهوض بإعداد الأجيال التي تتولى قيادة عمليات تغيير بنية المجتمع الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و غرس القيم و الخلق القويم، و تشكيل السلوك الصحيح. و الأساتذة نماذج حية للسلوك الإنساني، و العلاقات الإنسانية السليمة. و التي على أساسها يمكن إعداد و تنمية الأجيال التي تقود عملية التنمية بدلا من الاعتماد على القوانين و اللوائح المصلحية الخافقة و في ضوء ما تقدم من سمات فإن رسالتها تتحدد بما يلي:

* إثراء المعرفة و تنميتها: فالجامعة اليوم عليها أن تقوم بالبحث العلمي و كشف أسرار الطبيعة و تنمية المعرفة بشئ ألوانها و تخريج القيادات العلمية التي تتولى تطوير المعرفة و قيادة عمليات التنمية. و لكي تستطيع الجامعة الوفاء برسالتها هذه لا بد من هئية المناخ المناسب لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين من جهة، و تنمية قدرات الطالب على التحليل و البحث و الابتكار و الإبداع و تكوين شخصيته المستقلة من جهة أخرى.

* إعداد الكوادر المتخصصة: كذلك على الجامعة أن تقوم بإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة في فروع العلم و المعرفة و مسيرة التطورات العصرية. فمهمة الجامعة لم تعد كما ذكرنا — مقصورة على تلقين الطلبة المعلومات النظرية و التطبيقية، بل لا بد من التوجه إلى المجتمع في سد حاجته للكوادر الإدارية و التقنية لتساهم في تنميته عن طريق إعداد و تنمية القوى العاملة في الجهاز الإداري.

* دور فاعل في التنمية الإدارية: تطرف البعض في دعوته إلى استقلال الجامعات و تحصينها من المؤثرات التي قد تشغلها عن أداء رسالتها العلمية إلى حد أصبحت معه تلك الجامعات بروجاً عاجية في معزل عن المجتمع و حركته. و الحقيقة أن رسالة الجامعات لم تعد نشر العلم و المعرفة من أجل العلم و الوصول إلى الحقائق العلمية فقط، بل أضحت أدوات المجتمع الأساسية التي تعنى بتطوير العلم و المعرفة من أجل النهوض بالمجتمع و تنميته و تحقيق الرفاهية لأبنائه. و بالتالي لا بد أن تتوجه الجامعة إلى المجتمع و تعطى الأولوية في دراستها و أبحاثها إلى كيفية استخدام الطاقات المادية و البشرية فيه على وجه أفضل و حل مشكلات القطاعات المختلفة فيه، لاسيما قطاعات الإنتاج. و هذا التحليل يقودنا إلى أهمية ربط التعليم الجامعي بخطة التنمية من جهة و ضرورة أن يكون الهيكل الجامعي على نحو يحقق ربط الجامعة بمواقع العمل و الإنتاج بقنوات اتصال مفتوحة و فعالة تسمح بمرور تيارات متدفقة من التعاون بينهما في الاتجاهين لحل مشكلات المجتمع و تحقيق أهدافه من جهة أخرى.

و يمكن تحقيق ذلك عن طريق:

إعداد الكوادر الإدارية و التقنية و تدريبها.

فتح مكاتب استشارية تتولى دراسة الأساليب العلمية لعمليات التنمية و أساليب تطبيقها على البيئة المحيطة بها.

التعاون مع الجهات المركزية للتنمية من حيث إعداد الدراسات و الخطط، و بذلك تكون الجامعة حقيقة أداة أساسية و فعالة في التنمية.

* النهوض بالشباب فكريا و ثقافيا: الشباب في الجامعة طلاب علم اليوم و قادة المستقبل غدا، و هدف التنمية و إدارتها. و حتى تكون الإدارة قوية و فعالة لا بد أن تكون متسلحة بالعلم و الثقافة و الفكر. و من هنا تنبع مهمة جامعة اليوم التي نريدها أن تعايش المجتمع و تتفاعل معه من خلال القنوات التي تربطها به لتمده بكل ما يحتاج إليه من الكوادر الشابة بالكم و النوع. فالجامعة ضمير المجتمع و عقله و فكره من جهة، و هي مسئولة عن إعداد و تنمية الكفاءات التقنية و الإدارية التي ستتولى مسؤوليتها داخل قطاعاته المختلفة من جهة أخرى. و لذلك على الجامعة أن تكون معينا لا ينضب في عملها و معرفتها و أمينة فيما تزود طلبتها من ثقافة فكرية و علمية صادقة مع المجتمع و الأمة. هذه هي رسالة الجامعة الفكرية و العلمية عموما.

2-4 السياسة التعليمية و كيفية ربطها بخطة التنمية: لم يعد قابلا للجدل تأكيد الارتباط بين خطة التنمية الشاملة و خطط التنمية الفرعية المصاحبة لها في المجالات الأخرى و في مقدمتها بحالي التعليم باعتباره مدخل أساسي لإعداد و تنمية القوى العاملة في أية دولة، و إعداد الاحتياجات التنموية بصفة مستمرة و مرنة.

و من هنا تكون أية محاولة لتخطيط السياسة التعليمية بعامة و التعليم الجامعي بخاصة هي محاولات لتحقيق أهداف خطة التنمية. و تخطيط التعليم الجامعي يهدف إلى تحقيق رسالة الجامعات و أهدافها و في مقدمتها إعداد القوى العاملة من ذوى الكفاءات العلمية، التقنية و الإدارية، و تحقيق التقدم و التنمية في مختلف المجالات. و بمعنى آخر فإن تخطيط التعليم الجامعي هو رسم السياسات التي يكفل تنفيذها بكفاءة تحقيق رسالة الجامعات على النحو الذي ذكرناه.

و تخطيط التعليم الجامعي ليس سهلا و إنما هو تخطيط صعب و شاق لأمر كثيرة منها⁶⁹.

* انه تخطيط بعيد المدى يتعلق بتحقيق نتائج من الكفاءات البشرية يحتاج إعدادها وقتاً طويلاً، و كلما طالت الفترة الزمنية بين وضع الخطة و بين تحقيق أهدافها كان التخطيط شاقا و عسيرا و زادت احتمالات انحراف النتائج الفعلية عن الأهداف المرسومة.

* إن عنصر المخرجات من العملية التعليمية في الجامعات ليس نمطيا أو متماثلا يتسم بالثبات و إنما هو متغير بطبيعته و يخضع لظاهرة عدم الاستقرار النوعي.

* يتميز تخطيط التعليم الجامعي بأنه لا يتحكم بصفة مباشرة في نوعية موارده الطلابية و مستوياتها فهو يستقى تلك الموارد من مراحل التعليم السابقة دون أن يكون له في الغالب تأثير مباشر في إعدادها و تكوينها.

* انه يعالج الناتج الفكري للقوى البشرية المثقفة التي تؤثر بالتيارات الثقافية و الفكرية السائدة من جهة و لها مشاعرها و أحاسيسها و تطلعاتها من جهة أخرى مما يجعل العملية التعليمية و الثقافية للجامعة رسالة ليست سهلة و ميسورة بل شاقة، و لا

⁶⁹د.محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005.

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والطموحات

نستطيع القيام بها إلا من خلال تنظيم إداري تتوفر فيه مقومات الاستقلال و الحرية و التعاون و العلاقات الإنسانية السليمة و مساهمتها لجميع التغيرات و التطورات الحضارية و العلمية و التكنولوجية .

* إن سياسة التعليم الجامعي ترتبط بأمور أخرى مهمة كالنمو الديموغرافي للمجتمع و التوزيع الجغرافي للسكان و النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و خطط التنمية.

و خلاصة القول أن تخطيط التعليم الجامعي ليس بالأمر اليسير فهو يرتبط بمناخ طلابية لا يُتحكم بصفة مباشرة في تشكيلها و إعدادها. ثم انه يخضع لكثير من المؤثرات المتغيرة أثناء مساره الطويل إلى أن ينتهي بنتاجه إلى مصب غير مستقر في مواقع العمل المختلفة، التي تتطور باستمرار في الكم و النوع و المستوى، بالإضافة إلى ارتباطه بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ضمن خططها التنموية و مساراتها.

و السياسة التعليمية عموما في الجزائر و التعليم الجامعي بخاصة و التي وضع أسسها الاستعمار الأجنبي و استمرت من بعده تعمل على تخريج موظفين عموميين للقيام بالأعمال الإدارية النمطية و التقليدية دون الاهتمام بالنظام التعليمي الذي يتماشى و احتياجات خطة التنمية الشاملة.

و عموما يمكن تلخيص أوجه النقد إلى سياسة التعليم الجامعي في الجزائر بما يلي:

1- النظر إلى عملية التعليم على أنها نوع من الخدمة تتطلب إنفاقا و ليس استثمارا مما أدى إلى عدم الاهتمام بها بالشكل الذي يجب و بالتالي غياب التخطيط السليم لسياستها.

2- التوسع في التعليم الجامعي باتجاه كمي دون أن يوجه بطرق علمية لمقابلة الاحتياجات النوعية التي تتطلبها التنمية الشاملة في قطاعاتها المختلفة من حيث الحاجة الفعلية إلى الكفاءات التقنية و الإدارية بالكم و النوع.

3- انعزال مرحلة التعليم الجامعي عن المراحل التي تسبقها و انعدام التناسق بينها و بين تلك المراحل من حيث الإعداد و تخصصات الطلبة الذين سيدخلون الجامعة.

و كان نتيجة لهذه الظواهر السيئة التي سادت التعليم الجامعي الجزائري ما يلي:

1- انخفاض ملموس في المستوى العام للطلبة.

2- تخريج أعداد من تخصصات لا تدعو إليها الحاجة و نقص في تخصصات جوهرية تسد حاجة خطة التنمية لها.

3- اتجاه نسبة كبيرة من الطلبة إلى الفروع الإنسانية و الاجتماعية نتيجة لغياب التخطيط السليم لمرحلة التعليم الثانوي و الذي يعتبر العصب الأساسي للتعليم الجامعي.

4- وجود بعض المشكلات الناجمة عن ازدواج بين التعليم الجامعي و المعاهد و المدارس العليا، و التفرقة بين خريجي الجامعات و المعاهد المناظرة.

5- التوجه المخطط للاقتصاد و الالتزام بتشغيل جميع الخريجين من جهة، و غياب التخطيط السليم للتعليم الجامعي و المرتبط بخطة التنمية الشاملة للدولة من جهة أخرى، أدى إلى سوء توزيع العاملين حسب تخصصاتهم مما يؤدي إلى انخفاض أدائهم و شل خطة التنمية.

6- غياب البعد التنموي لمناهج التعليم الجامعي بالإضافة إلى عدم تكييف المستوى العلمي و الثقافي لتلك المناهج مع حاجة التنمية، بل مجرد إعطاء الطلبة الكثير من المعلومات الجامعة المتراكمة دون أن تتناسب و التطورات التكنولوجية الحديثة.

و من هنا تظهر الأهمية البالغة لتخطيط التعليم الجامعي و ربطه بخطة التنمية، لأن في غياب هذا التخطيط مخاطرة لها نتائجها السيئة تؤدي إلى سوء استخدام الموارد البشرية.

بعبارة أخرى أن الذي يحدث في ظل غياب تخطيط لسياسة التعليم الجامعي و ربطها بخطة التنمية، أن تدفع الجامعات إلى سوق العمل أعدادا كبيرة من التخصصات من خريجي المعاهد و الكليات النظرية أكثر مما يحتاجه سوق العمل منها، في حين يوجد عجز كبير في بعض التخصصات العلمية و التقنية الأخرى، و بالتالي لا بد من معالجة الأمر بالتدريب أو بإعادة التدريب للأعداد الفائضة تمهيدا لنقلهم إلى وظائف جديدة تتفق و تخصصاتهم و هذا ما يكلف الكثير من الجهد و الوقت و المال على حساب خطة التنمية.

و من اجل ربط التعليم الجامعي بخطة التنمية كمدخل أساسي من مداخل التنمية يمكن اعتبار المؤشرات التالية أسسا علمية يسترشد بها⁷⁰.

* بيان إجمالي الاحتياجات من القوى البشرية على المستوى الوظيفي و المهني خلال سنوات الخطة كما تحددها أنماط التنمية في مختلف قطاعاتها.

* بيان إجمالي العرض من القوى البشرية على المستوى الوظيفي و التعليمي كما حددها الاتجاهات السائدة و المنتظرة في أجهزة التعليم و التدريب عموما و التعليم الجامعي خاصة خلال سنوات الخطة.

* بيان إجمالي تطور قوة العمل خلال سنوات الخطة، و من ثم يمكن إجراء عمليات الموازنة بين جملة العرض من القوى البشرية و الطلب عليها و تقدير العجز أو الفائض منها.

و يمكن إجراء عمليات الموازنة على مستويين أولهما الموازنة بين إجمالي الاحتياجات من القوى البشرية تبعا لمستوياتها الوظيفية و إجمالي العرض منها على أساس النمو المنتظر في أجهزة التعليم و التدريب خلال سنوات الخطة على مستوى القطاع. و ثانيهما

د. عبد المعطي عساف، المتغيرات الأصلية في عملية التنمية، جامعه القاهرة، 2009. 70

بنفس الأساس السابق على المستوى الوطني و مما سبق، فإن تحقيق الناحية الإنتاجية في التعليم الجامعي لا يمكن أن تتم إلا عن طريق وضع خطة له تقوم على أساس دراسة الاحتياجات المستقبلية من حيث الأعداد و التخصصات. و عندما تضطلع الجامعات بمسؤوليتها في إعداد و تنمية القوى البشرية بأنواعها و مستوياتها المختلفة فإنها تعتبر الجهة الأساسية في تشكيل قوى العرض.

و عليه فإن تخطيط القوى البشرية سوف يحتاج إلى بيانات إحصائية تبين تطور أعداد الطلبة المقبولين و المسجلين في مختلف المعاهد و الكليات، ثم عدد المتخرجين من كل منها تبعاً لتخصصاتهم. هذا إلى جانب البيانات الخاصة بإعداد هيئات التدريس و تخصصاتهم لمعرفة نسبتهم إلى العدد المقابل من الطلبة. إذ أنه من الضروري الحصول على هذه البيانات لفترة زمنية طويلة نسبياً بغية دراسة الاتجاهات الحديثة للتوسع في التعليم الجامعي و تطوير قدرته الاستيعابية. و يعتبر تحليل هذه البيانات و ترتيبها مرحلة أساسية يمكننا من تخطيط القوى البشرية توطئة لرسم سياسة سليمة للتعليم الجامعي مرتبطة بخطة التنمية و تكفل تحقيق التوازن بين العرض و الطلب من القوى البشرية على المستوى الوطني. و الذي تؤكد به بان رسم سياسة للتعليم بعامة و التعليم الجامعي بخاصة في معزل عن حاجة خطة التنمية تؤدي إلى خلق المزيد من الطاقات المعطلة⁷¹.

و بما أن خطة التنمية مؤلفة من مكونات جزئية تمثلها خطط المؤسسات، فإنه يغدو من الواضح أن تنفيذ الأولى من هذه الخطط خصوصاً في مجالي السياسة التعليمية و التكوينية حيث أن جدول أو جداول القوى العاملة على مستوى المؤسسة تحدد أنواع التخصصات المطلوبة. فإن تصورها في هذه الجداول و بالتالي جمعها و التنسيق بينها يمكن أن يعكس حجم الطلب من القوى العاملة بالكم و الكيف على المستوى الوطني و هذا يساعد على بيان أوجه النقص في كل تخصص بعد الأخذ بالاعتبار الإمكانيات الحالية لأجهزة التعليم (متمثلة في المعاهد و الكليات) و مراكز التدريب التي تتحكم في العرض و بالتالي يمكن رسم سياسة للتعليم الجامعي و اتخاذ الإجراءات العلمية و العملية التي تكفل توفير الأعداد و التخصصات المطلوبة ضمن فترة خطة التنمية.

5- بعض المشاكل و التحديات التي تعاني منها الجامعة في الجزائر.

إن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تتفاعل مع أنماط من البيئات تتميز بالتغير و التطور و التحول السريع. و يمكن إجمال خصائص البيئة التي تتفاعل معها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر فيما يلي:

-التعقيد (Complexity) و تشير إلى القوى و العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التربوية و التكنولوجية التي تترابط معاً بحيث يصعب الفصل بينها.

-التغير السريع (Dynamism) أي أن بيئة هذه المؤسسات تتغير بشكل متسارع على نحو غير مسبوق مما يعرقل عملها.

-العولمة (Globalization)، و تأثيرها على البرامج و التخصصات التي تقدمها هذه المؤسسات لتكون قادرة على المنافسة في إعداد خريجها كي يصبحوا قادرين على المنافسة العالمية في سوق العمل.

⁷¹ James W. Walker, Human Resouee Planning, Mc GrowHill Co. 2008. PP. 40-41.

دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع والتموحيات

و يواجه التعليم العالي تحديات زيادة الطلب عليه، و الحاجة إلى مزيد من الموارد المالية و الحاجة إلى مواكبة التطور المعرفي و التكنولوجي مع ضمان توفير تعليم ذي جودة عالية. و إذا وضعنا في الاعتبار تكلفة تدريس الطالب الجامعي في الجزائر سنجد أن هذا القطاع بحاجة إلى وضع الخطط اللازمة لتوظيف موارده و إمكانياته بالشكل الذي يضمن له تحقيق أهدافه، و من هنا تظهر الحاجة إلى تحديث و تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث نوجه النظر نحو التجارب العالمية لاقتباس خبراتها.

و من الملاحظ أن هناك مشكلات يعانيها التعليم العالي الجزائري منها:

-الاهتمام بالكم على حساب الكيف، حيث إن السائد هو إتباع إستراتيجية النمو الكمي، و هي إستراتيجية لم تفي بحاجات التعليم الكمية، و لم تُبق على نوعية التعليم و جودته، و كذلك عدم مرونة هيكل التعليم و بنيته، و إن الجهود المبذولة و السياسات المطبقة حديثا يتوقع أنها قد تساهم في التغلب على هذه المشكلة.

و الجدول التالي يبين تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي من سنة 1963 إلى 2011

الجدول رقم (01): تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي من سنة 1963 إلى 2011

السنة الدراسية	المتخرجين	السنة الدراسية	المتخرجين	السنة الدراسية	المتخرجين
----------------	-----------	----------------	-----------	----------------	-----------

35671	1996/1995	6963	1980/1979	108	1964/1963
37323	1997/1996	7477	1981/1980	179	1965/1964
39521	1998/1997	7800	1982/1981	195	1966/1965
44531	1999/1998	9584	1983/1982	378	1967/1966
52804	2000/1999	10237	1984/1983	654	1968/1967
65192	2001/2000	11713	1985/1984	724	1969/1968
72737	2002/2001	14097	1986/1985	817	1970/1969
77972	2003/2002	16645	1987/1986	1244	1971/1970
91828	2004/2003	18110	1988/1987	1703	1972/1971
107515	5005/2004	20493	1989/1988	2355	1973/1972
112932	2006/2005	22917	1990/1989	2786	1974/1973
121905	2007/2006	25582	1991/1990	2844	1975/1974
146889	2008/2007	28182	1992/1991	4661	1976/1975
150014	2009/2008	29336	1993/1992	5410	1977/1976
199767	2010/2009	29341	1994/1993	5928	1978/1977
246743	2011/2010	31970	1995/1994	6046	1979/1978

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي - منشورات: الكتاب الإحصائي السنوي، (التكوين العالي بالأرقام و الميزانية المرقمة للتكوين العالي) **ملاحظة:** باستثناء خريجي جامعة التكوين المتواصل، و خارج و.ت.ع.ب.ع

- تعاني البرامج الأكاديمية من احتوائها على مقررات دراسية تقليدية، و غلبة التخصصات النظرية الإنسانية و الاجتماعية على الدراسات التطبيقية، و ضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية و ارتفاع نسبة الهدر.
- تعاني جميع مؤسسات التعليم العالي من نقص في أعضاء هيئة التدريس، و على الأخص في بعض التخصصات و ذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، و نقص الحوافز و بخاصة تدني الرواتب و الحوافز.

- ضعف تجانس أعضاء هيئة التدريس ، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في عمليات التطوير و التقييم.
- إن التطوير في مؤسسات التعليم العالي أحادي الاتجاه يصدر من أعلى، و يغفل المستويات الأدنى فيها .و لقد ثبت أن أفضل أشكال التطوير هي ثنائية الاتجاه و جدلية الحركة. فالمستويات الأدنى تبدي رأيها و المستويات الأعلى تدرسه و تعطي توجيهاتها، ثم تنزل للمستويات الأدنى للتنفيذ.
- غياب الفكر المؤسسي في عملية التطوير؛ إذ تصدر أفكار التجديد من أفراد، فإذا بقي أصحاب التطوير في موقع القرار يأخذ التطوير مجاله، و لكن إذا ذهبوا استحدثت سياسات و قرارات جديدة تنسف كل جهود سابقة.
- محدودية المسألة و الحوار الواسع حول جودة التعليم العالي و مؤسساته.

6- تجارب بعض الدول في هذا المجال.

لعل إلقاء نظرة على ما هو معمول به في بعض الدول الأجنبية يعطينا فكرة واضحة عن دور الجامعات و المعاهد في إعداد القوى العاملة و بالتالي في الإسهام الفعال في التنمية.

6-1 في الولايات المتحدة الأمريكية: اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب عدم التدخل في إعداد القوى العاملة فأطلقت للجامعات و المدارس حرية انتقاء مجالات نشاطها في حقل إعداد الموظف مهنيًا و تقنيًا فليس في أميركا معهد أو مدرسة رسمية تعني بالإعداد مباشرة للوظيفة العامة و لهذا فان هناك عددا كبيرا من الموظفين الأمريكيين يلتحقون بمناهج دراسية خاصة في الإدارة العامة سعيا وراء التخصص المهني، و للتدليل على تقصير الجامعات في إعداد القوى العامة فقد نادي " روبرت هنتش" رئيس جامعة شيكاغو بالنظرية التعليمية التي تقول بان إعداد الشخص للوظيفة العامة يبدأ بممارستها أي أن إتقان الوظيفة يكون بالممارسة و مع مرور الوقت شريطة أن تتوافر لديه بوجه عام متطلبات الوظيفة حسبما يقضي بذلك نظام تصنيف الوظائف.

6-2 في فرنسا: إن الإعداد كان فيما مضى في فرنسا، من صلب مهام الجامعات و المدارس، و كان الطالب يتلقى على مقاعد الدراسة ثقافة عامة غير كافية أصلا للتكوين المتخصص. و لذلك كان لا بد من أن يضاف إلى الدروس الجامعية بعض التمارين التي كانت تفرض على الموظف في مستهل حياته الوظيفية.

الخاتمة:

إن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر كغيرها من المؤسسات في الدول العربية و العالمية تهتم بالهدف المهم للتعليم العالي ألا و هو إعداد القوى البشرية. إلا أن ذلك في كثير من هذه المؤسسات يحكمه وجود التخصصات و الهيئة التدريسية. إن النتائج تدل على أن المخرجات في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس. و هذا يجعل الاهتمام بربط إعداد الطلاب في التخصصات المختلفة بمتطلبات التنمية أمراً ضرورياً. و كذلك يقود إلى ضرورة وجود ديناميكية مرنة في هذه المؤسسات و تطوير برامجها. إذ إنه

في كثير من الأحيان لا يجد الخريج مكاناً له في الوظائف العامة أو الخاصة، وإن وجدها فقد تكون في غير تخصصه.

من التحليل السابق يمكننا استخلاص ما يلي:

1- إن الاستمرار في العمل بالسياسات التعليمية الجامعية القائمة، من شأنه أن يُفضي إلى نتائج غير مفيدة لتطوير المجتمع و تمكينه من اللحاق بالدول المتقدمة علمياً و صناعياً.

و من التوصيات المقترحة للتطوير في هذا المجال ما يلي:

1- تطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، و يفرضها الواقع المعاصر و التوقعات المستقبلية؛ و هو ما يمكن تحقيقه عن طريق إعادة النظر في محتوى البرامج الحالية و تحديده ليتوافق مع ظروف و معطيات العصر، و يتواءم مع ما فيه من مستجدات و متغيرات.

2- إن مخرجات التعليم العالي تساهم بلا ريب في بناء وظائف القطاع الحكومي و تأسيسها بشكل كبير. و قد آن الأوان لأن تشارك مخرجاته في تحقيق التنمية في القطاع العام و الخاص و لن يتم له ذلك إلا بارتفاع قدرات الخريجين التأهيلية و التكوينية. و ملائمة مخرجاته باحتياجات سوق العمل، بهدف تحقيق مزيد من الربط و التلاحم بين قطاعي التعليم العالي و سوق العمل.

3- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل عملية مستمرة و يجب تحقيق التكامل بينهما، و ذلك من خلال تكوين القوى البشرية بعد تأهيلها، و من ثم تكامل الإعداد و التكوين كوظيفة رئيسة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التكوين المستمر.

4- تنفيذ عملية تقييم دورية للمؤسسات التكوين العالي للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف و الاستراتيجيات و البرامج ما زالت تتواءم و متطلبات التنمية (من خلال مخرجاتها)، و العمل على تحسين أدائها.

5- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي و من ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بها و القيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.

1- التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.

7- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم العالي و حاجات المجتمع ممثلاً في قطاعات الأعمال و المؤسسات الإنتاجية، و تبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح شهادات علمية مشتركة، مما يكفل الجودة والتميز.

8- اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والقدرة على إدارة التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة

هذه المؤسسات .

9- التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية و لكنه عملية إنتاجية، و أنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة.

10- تبني نموذج الجامعة المنتجة (Productive University) و يقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم و البحث و خدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب و وسائل متعددة منها: التعليم المستمر و الاستشارات و البحوث التعاقدية و الأنشطة الإنتاجية .(و قد طبقت كثير من دول العالم هذا النظام كمحاولة منها لإيجاد مصادر تمويل للجامعة إضافية تنعكس عليها و على العاملين بها)

11- إذابة الفروق بين وظائف الجامعة (التدريس و البحث العلمي)، و النظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر و تتأثر ببعضها حتى يمكن الانفتاح على المجتمع.

12- إعادة النظر في عملية إعداد الطالب و تكوينه، بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص، و ذلك بتقديم معارف و تطبيقات ترتبط بمجموعة من التخصصات و بالتخصص الدقيق الذي اختاره الطالب.

13- فتح قنوات للاتصال بالمجتمع و ذلك للوقوف على مشكلات و قضايا المجتمع سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو العمليات الخدمية.

14- فتح باب القبول في الجامعة لنوعيات مختلفة من الطلاب، بالإضافة للطلاب العاديين و ذلك لتلقي دورات تدريبية أو تعليمية، وفقاً للاتفاقات المبرمة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع المختلفة.

15- تؤكد الدلائل إمكانية تطبيق صيغة الجامعة المنتجة اللاربحية التي تتماشى تماماً مع خصوصية المجتمع الجزائري و تحقق متطلبات التنمية الاجتماعية فيه.

16- إن مؤسسات التعليم العالي مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى برفع مستوى كفاءة العملية التعليمية ليلي متطلبات و احتياجات سوق العمل، و بالتالي فإن مفهوم الجامعة المنتجة اللاربحية يلي تلك المتطلبات و الاحتياجات. بالإضافة إلى تدعيم مصادر تمويل التعليم الجامعي بموارد إنتاجية تحصل منها الجامعة على إيرادات. و هذا كون أن الجامعة المنتجة اللاربحية تتمتع بمزايا تستخدم من خلالها إيرادات الجامعة بصورة كفوءة بحيث تحقق أهداف الجامعة.

17- تعمل الجامعة المنتجة اللاربحية على تحسين الأداء الإداري و المالي و الوظيفي لنشاطات الجامعة من خلال ارتباط المقدرة الإدارية بالتكاليف التشغيلية و من خلال المراقبة المالية على نشاطاتها.

18- وجود مرونة و حرية في القوانين و اللوائح المنظمة للعمل في كليات الجامعة المنتجة لكي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من

تغيرات تستدعي التدخل من قبل الجامعة المنتجة.

المراجع:

- صالحة عيسان " التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان " ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة) - الايسيسكو - مسقط 17-18/12/2006م.
- محمد عمر باطويح ، أحمد سعيد باخرمة" الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية صيغة تمويلية مقترحة"، المؤتمر السنوي التاسع الإبداع والتجديد في الإدارة، (الإدارة الرشيدة وتحديات الألفية الجديدة)، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 9 - 11 نوفمبر 2008.
- إبراهيم، عدنان بدري (2004م). "دور القرارات الإستراتيجية في إدارة التعليم الجامعي في الأردن"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، م18، ع2، أكتوبر 2004م، جامعة المنيا: كلية التربية، ص: 194-225.
- البلووشي، محمد إبراهيم عبد الله، الندوة الوطنية حول تطوير التعليم الثانوي، 1-3 ابريل 2002م سلطنة عمان، جامعة السلطان قابوس.
- جريو، داخل حسن. "التعليم العالي المعاصر - توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة . "بحوث مستقبلية، ع: 7، ص: 11-30.
- عشبية، فتحي درويش. "الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر: دراسة تحليلية"، مجلة التربية والتنمية، س: 9، ع: 22، إبريل، 2006م.
- طعيمة، رشدي أحمد والبندري، محمد سليمان. التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير. ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي(2004م).
- الجندي، عادل السيد محمد. الجامعة المنتجة نحو رؤية فلسفية وإستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي، التربية والتنمية، العدد 14، السنة الخامسة، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1998م.
- التميمي، عبد الرحمن، مقترحات وتصورات حول مفهوم الجامعة المنتجة، بحث مقدم لندوة الجامعة المنتجة من منظور أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية، المنعقدة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، أربد، 1999م.